السورية والدول العربية الاخرى لتكوين جبهة موحدة في معارضة السادات وابقائه معزولا وقد اشارت صحيفة « الاهرام » المصرية الى موقف سعودي كهذا ، الا ان وكالة الانباء السعودية نفت خبر « الاهرام » واعادت التأكيد على الموقف السعودي كما جاء في بيان الديوان الملكي السعودي. غير انه على الرغم من هذا النفي ، فان ثمة اشارات وتساؤلات لا تزال تحيط بالموقف السعودي وابعاده ، ولا سيما بعد ان نفت السعودية ما ذكرت مصادر صحفية من ان السعودية بصدد وقف معونتها المالية الى مصر .

أما بقية الدول العربية فقد كانت مواقفها شبيهة بالموقف السعودي ، التأكيد على التضامن العربي والقلق عليه دون التطرق الى الزيارة كحدث وكنتائج .

فالكويت مارست رقابة صارمة على الصحف الكويتية وطلبت وزارة الاعلام الكويتية في ١٨ـ١١ من الصحف « ضرورة الالتزام بقانون المطبوعات الذي ينص صراحة على حظر نشر كل ما من شأنه المساس برؤساء الدول العربية » . وفي ٢٣ـ١١ ، اكد جاسم المرزوق ، كبير الناطقين الحكوميين بالوكالة اثر اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء الكويتي ، اكد مجددا تمسك الكويت المعلن « بقرار القمة العربية المتعلق بالشعب الفلسطيني وضرورة الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي المحتلة والمحافظة على الصفة العربية للقدس » . وفي ٣٠ـ١١ ، اعلن وزير الخارجية الكويتي ، ان بلاده لن تحضر اي مؤتمر قمة عربي الا اذا حضرته جميع الدول العربية على ان يسبقه اعداد مسبق ، واوضح « ان الكويت تهدف من وراء ذلك الى عدم زيادة الشقاق الموجود حاليا بين الدول العربية ورأب الصدع ودعم التضامن العربي » .

اما دولة اتحاد الامارات العربية فقد كانت اوضح في موقفها في البداية ، ثم نهجت النهج نفسه الذي اعلنته الكويت ، ففي ١٩ـ١١ صدر عن مجلس الوزراء بيان حث الدول العربية على عدم المبالغة في معارضتها لزيارة السادات ، واوضح « اننا نشعر بأسف عميق للتناقضات الراهنة في المواقف العربية واتجاه بعض الدول العربية لاتخاذ مواقف لم تتفق عليها المجموعة العربية » . وفي ٢٩ـ١١ اصدر مجلس الوزراء بيانا اخر اكد فيه « تمسك دولة اتحاد الامارات العربية بالمبادىء الثابتة والمعلنة لسياستنا الخارجية والتزامها بالاهداف التي حددها الاجماع العربي في مؤتمرات القمة العربية والتي تؤكد على استعادة جميع الاراضي العربية المحتلة وعدم التفريط في الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني » .

وفي قطر ، قال الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، امام مجلس الشورى القطري في ٢٨ـ١١ « اننا هنا في قطر نؤمن انه ليس اخطر على هدفنا المشترك من ان ندع الانقسام يعصف بتضامننا لانه امضى اسلحتنا » واضاف « ان حملات التشكيك والاتهام لا تؤدي الا الى منعنا من الوقوف معا من أجل تحقيق التزامنا الجماعي والمقدس باستعادة الاراضي العربية المحتلة وخاصة القدس ، وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المشروعة » .

وفي البحرين ، اصدر مجلس الوزراء في البحرين بيانا في ٢٨ـ١١ ، اكد فيه تمسك البحرين بقرارات القمة العربي في كل من الجزائر والرباط وبخاصة القرارات المتعلقة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والمحافظة على الطابع العربي لمدينة القدس والانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية .